اقتصاد

صناع السيارات في الصين يغرون المشترين

بكين ـ **العربي الجديد**

تتنافس شركات السيارات الكهربائية في الصين على إغراء المشترين بمزايا إضافية، حيث تجد نفسها أمام تحديات متزايدة بسبب تباطؤ الطلب المحلي وتقليص المستهلكين الإنفاق، وتأثر الصادرات بالتوتر الجيوسياسي الناشب مع الاقتصادات الرئيسية في الغرب. وأصبح وجود ثلاجات مدمجة وأنظمة الكاريوكي في السيارات الكهربائية أمراً قديماً في الصين، إذ تتجه الشركات هناك نحو تقديم مزايا مبتكرة متزايدة، بداية من الأسرة إلى مواقد الطهي لدفع الزخم في مبيعاتها الراكدة. وتعتبر القدرة على الابتكار أمراً أساسياً لبقاء الشركات الأصغر حجماً في السوق، في قطاع يستعد لموجة محتملة من الاندماج. وتُبرز عروض التكنولوجيا الفائقة أيضاً المخاطر التي يواجهها المصنعون في الغرب إذا تأخروا أكثر في الاستحواذ على حصة سوقية في أكبر سوق للسيارات في العالم. كما ينظر العملاء المحليون إلى السيارات المصنوعة في الصين باعتبارها أكثر تلبية لمطالبهم التكنولوجية الواسعة وتفضيلهم لمستويات عالية من التواصل. قال وانغ بينجانغ، مندوب مبيعات في شركة «إكسبنغ» لوكالة بلومبيرغ الأميركية، في صالة عرض بوسط شنغهاي أكبر مدن الصين من حيث عدد السكان وعاصمة البلاد الاقتصادية، إن «شركات صناعة السيارات التقليدية لا تزال تركز على القدرة على قيادة السيارة فحسب، لكن الشركات الصينية غير راضية عن ذلك.. نحن نوسع الإمكانيات لتشمل جميع أنواع سيناريوهات الحياة والترفيه، وهذا جزء من السبب الذي يجعل العملاء يحبون السيارات الكهربائية هذه الأيام».

ويمكن أن تتحول سيارة «إكسبنغ جي 9»، وهي سيارة دفع رباعي سعرها يبدأ من 263,9 ألف يوان (36,7 ألف دولار)، إلى سرير يتسع لشخصين، بلمسة واحدة على شاشتها التفاعلية. تستهدف الشركة بهذه الميزة محبي التخييم، الذين يتزايد عددهم في الصين، وكذلك المهنيين الذين يعملون لساعات طويلة ويحتاجون إلى استراحة مريحة للقيلولة. خلال عطلة السنة القمرية الجديدة في فبراير/ شباط الماضي، ثبتت فائدة هذه الميزة بما لم يتوقعه العديد من العائلات التي واجهت انتظاراً طويلاً في محطات الشحن، وسط ازدحام مروري استمر لساعات، وعواصف ثلجية أدت إلى تقطع السبل بعشرات الآلاف من السائقين في شتى أنحاء البلاد، مما جعلهم في حاجة ماسة إلى مكان آمن ومريح للنوم. كذلك تقدم شركات أخرى مزايا تتعلق براحة الركاب. وأصبحت سلسلة السيارات «إل» التابعة لشركة «لي أوتو» واحدة من أكثر مجموعات سيارات الدفع الرباعي شعبية في الصين، فهي توفر مساحات داخلية واسعة وإمكانيات واسعة النطاق وأجهزة تدليك مدمجة في مقاعدها. ولم يقتصر تأثير هذه المميزات على تحقيق طفرة في المبيعات، بل أدت أيضاً إلى ظهور منافسين يتطلعون إلى ترك بصمتهم بين الطبقة المتوسطة في البلاد.

وتذهب شركة «بي واي دي»، أكبر صانع للسيارات الكهربائية في العالم، إلى أبعد من ذلك، إذ تهدف إلى جعل سيارتها الفاخرة «يانغ وانغ يو 8» البالغة قيمتها 153 ألف دولار، أكثر جاذبية لعشاق التكنولوجيا. وتتيح الشراكة التي عقدتها «بي واي دي» مع عملاقة صناعة الطائرات بدون طيار «دي جيه آي»، ومقرها شنزن، إطلاق طائرة صغيرة من غلاف علوي مثبت أعلى سطح السيارة، ويمكنها العودة مجدداً إلى مكان الإقلاع بمجرد وصول السيارة إلى وجهتها النهائية.

قفزة في عدد العمال الأجانب باليابان

واصل عدد العمال الأجانب في اليابان ارتفاعه في العام الماضي، ليتجاوز المليوني عامل للمرة الأولى على الإطلاق، ويعكس النقص المستمر في عدد العاملين في البلاد.

وأظهر تقرير نشرته وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية أن عدد العاملين الأجانب في اليابان ارتفع 12,4% على أساس سنوي ليصل إلى 2,048 مليون عامل حتى الحادي والثلاثين من أكتوبر/ تشرين الثاني 2023.

وذكر أحد مسؤولي الوزارة أن مستويات الزيادات السنوية في عدد العاملين الأجانب في مختلف القطاعات عادت بشكل عام إلى مستويات ما قبل الوباء، وذلك حسبما نقل موقع «اليابان بالعربي». وواصل عدد العاملين الأجانب في اليابان الارتفاع في السنوات الأخيرة منذ عام 2013، بسبب النقص المستمر في العمالة والحاجة إلى اليد العاملة الأجنبية.

(Getty)

إهدار الطعام عربياً وتجويع أطفال غزة

مصطفى عبد السلام

أرقام مخيفة تلك التي تتحدث عن حجم وكلفة هدر الطعام والسفه الاستهلاكي في الخليج، خاصة خلال رمضان الذي يتحول من شهر صوم وتقشف وترشيد في الإنفاق ومساعدة الفقراء والمحتاجين إلى شهر تبذير وعدم تقدير النعمة، بداية من إعداد كميات ضخمة من الطعام تزيد كثيراً عن حاجة الأسرة، وهدر في الطعام من بقايا الأكل والحفلات والمناسبات، هدر في الأكل غير المستخدم والزائد في الفنادق والمطاعم والكافيهات، سفه حتى في استهلاك الكهرباء والمياه.

مثلاً إذا أخذنا السعودية نموذجاً، نجد أنها تصنّف على أنها أكبر بلد في المنطقة يشهد هدراً غذائياً، وأن أرقام الهدر مخيفة جداً وتتجاوز قيمتها 40,5 مليار ريال سنوياً، أي 10,7 مليارات دولار. والغريب أن المناطق الدينية (مكة والمدينة)، هي الأكثر إهداراً للطعام، تنافسها في الهدر العاصمة الرياض. وإذا ذهبنا إلى الأرقام، نجد أن كمية الهدر الغذائي تبلغ نحو 4,66 ملايين طن سنوياً، وهي كميات تكفي لسد جوع ملايين من فقراء العرب.

لا يتوقف هدر الطعام على السعودية، بل يمتد لكل دول الخليج، فالكويت تصنّف على أنها الدولة الأكثر هدراً للطعام وبكميات سنوية تصل إلى 400 ألف طن، في حين ترفع أرقام رسمية الكمية إلى 1,5 مليون طن.

وفي الإمارات التي تتصدر العالم في هدر الطاعم وتأتي ثانياً بعد السعودية خليجياً، تشير الأرقام إلى أن أكثر من 3,27 ملايين طن من الغذاء تهدر سنوياً، وأن الكمية تكفي لإطعام أكثر من 7 ملايين شخص، كما تُقدر تكلفة هدر الطعام بنحو 10 مليارات درهم (2,7 مليار دولار).

قطر هي الأخرى تعاني من ظاهرة هدر الطعام وتبلغ كمية الطعام المهدر سنوياً 1,4 مليون طن، وفي سلطنة عُمان تفيد الأرقام بأن قيمة الغذاء المهدر تبلغ 300 مليون دولار سنوياً. وفي البحرين يبلغ حجم الهدر اليومي للطعام نحو 400 طن، بما يعادل 146 ألف طن سنوياً، وتبلغ قيمة الهدر 95 مليون دينار (نحو 251 مليون دولار). بينما تبلغ كمية هدر الطعام يومياً في شهر رمضان نحو 600 طن.

في مقابل تلك التخمة وملايين الأطنان من الغذاء التي تلقى في صناديق القمامة وسلات المهملات، نجد أن أهالي غزة يواجهون سياسة التجويع المتعمد ولا يجدون ما يسد به جوعهم في شهر رمضان، ولو لقمة خبز حاف، في ظل عدم وصول المساعدات الإنسانية لهم، وإغلاق معبر رفح في وجه المساعدات الخارجية، والحصار الخانق من قبل الاحتلال والحيلولة دون وصول الطعام والغذاء والوقود والدواء لسكان القطاع، بل وصل الحال بأهل غزة إلى حد الموت جوعاً بسبب عدم وصول الغذاء.

أخبار مختصرة

زيادة لأسعار الفائدة في مصر

توقع بنك «جيه.بي مورغان» الأميركي أن يرفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة الرئيسي 200 نقطة أساس أخرى (2%) في وقت لاحق من مارس/آذار الجاري، وسط مؤشرات على أن التضخم يتجه إلى مستوى غير مسبوق بعد الخفض الكبير في قيمة الجنيه. وأعلن البنك المركزي المصري، في بيان الأربعاء الماضي، رفع سعر الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس (6%) لتصل إلى 27,25%. وقال محللون في «جيه.بي مورغان» في مذكرة: «نتوقع الآن زيادة أخرى بمقدار 200 نقطة أساس في سعر الفائدة على الودائع في الاجتماع المقبل».

مشاريع لـ«بوينغ» في تركيا

أعلنت شركة «بوينغ» الأميركية لصناعة الطائرات، أنها تستعد لإطلاق مشاريع جديدة في تركيا خلال المرحلة المقبلة. وقالت عايشام صارغين، المديرة العامة لـ«بوينغ» في تركيا وآسيا الوسطى، في تصريحات لوكالة الأناضول، أمس الثلاثاء، إن تركيا تتميز بغناها بخطوط الإمداد، لافتة إلى أن «بوينغ» أنجزت خلال السنوات العشر الماضية، أعمالاً بقيمة 2,5 مليار دولار في السوق الصناعي التركي.

وأفادت بأن تركيا كانت في مقدمة الدول التي سرعان ما تجاوزت آثار وباء كورونا، لتنتقل إلى مرحلة النمو من جديد.

أرباح قوية لـ«أرامكو»

أعلنت شركة أرامكو النفطية السعودية، أمس، أنها سجلت صافي دخل بقيمة 454,8 مليار ريال (121,28 مليار دولار) خلال عام 2023، ليُعد ثاني أعلى صافي دخل للشركة على الإطلاق، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس». وقال رئيس الشركة وكبير إداريها التنفيذيين أمين بن حسن الناصر، إن الإعلان عن هذه الأرباح القوية، والتدفقات النقدية الجيدة، بمستويات عالية من الربحية، جاء رغم الصعوبات التي واجهت الاقتصاد العالمي، مضيفاً: «حققنا أيضاً لمساهمينا زيادة بنسبة 30% على أساس سنوي عام 2023».

الجفاف يربك حسابات منتجي زيوت الطعام في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يسيطر القلق على منتجي الزيوت البناتية في المغرب في ما يخص أنشطتهم، بسبب الجفاف الذي يربك حسابات الزراعات الزيتية في الدولة التي تعتمد على الأمطار في معظم الإنتاج. وأكد محمد البركة، رئيس الفيدرالية البيمهنية للزيوت، في مؤتمر صحافي عقد في الرباط حول البذور الزيتية، أن النباتات الزيتية ليست فقط زراعة، بل تعد ركيزة أساسية للأمن الغذائي، في سياق متسم بالتغيرات المناخية والنزاعات الجيوسياسية. وشدد البركة على أن التركيز على الزراعات الزيتية من شأنه تفادي الارتهان للاستيراد في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية. وتتجه الدولة بموجب اتفاقية أبرمت مع المهنيين في العام الماضي إلى إنجاز استثمارات بقيمة 275 مليون دولار، ضمن خطة ترمي إلى زيادة المردودية والإنتاج، وتحسين معدل تغطية الزيوت الغذائية وإصلاح وتحديث مسالك التوزيع والتسويق في السوق المحلية. تلك خطة يلتزم عبرها المنتجون إلى زيادة إنتاج النباتات الزيتية من 27,6 ألف طن إلى 130 ألف طن ثم 200 ألف طن. وكان المغرب قد سعى عبر برنامج السياسة الزراعية التي طبقت في العشرة أعوام الماضية، إلى تحسين مردودية الزراعات الزيتية وتوسيع المساحات الخاصة بنبات عباد الشمس، حيث كان يستهدف رفع نسبة إنتاج زيت عباد الشمس من 2% إلى 19% من الاحتياجات المحلية، غير أن ذلك الهدف لم يتحقق. ويقول الخبير الزراعي، ياسين أيت عدي لـ«العربي الجديد»، إن واقع الإنتاج ترتهن إلى الجفاف الناجم عن التغيرات، مشيراً إلى أن السواد الأعظم من المزارعين يعلقون الآمال على تساقط الأمطار، في الوقت الذي يتراجع الاعتماد على مياه السقي بالنسبة للمساحات الكبيرة. ولن تتجلى في العام الحالي، حسب أيت عدي، التأثيرات الإيجابية للعقد البرنامج الذي وقعه المزارعون والمستثمرون في قطاع الزيوت مع الحكومة في العام الماضي، بالنظر للصعوبات الناجمة عن الجفاف الذي يعرفه المغرب. وفي العام الماضي تراجعت فاتورة واردات زيوت الصويا الخام أو المكررة، حسب تقرير مكتب الصرف الحكومي، إلى 610 ملايين دولار، مقابل 812 مليون دولار في العام الذي قبله، فيما ارتفعت مشتريات زيوت دوار الشمس الخام أو المكررة من 50 مليون دولار إلى 121 مليون دولار، في ظل زيادة الكميات المستوردة من 32 ألف طن إلى 105 آلاف طن.

اسواق عربية

تونس: غلاء قياسي لأسعار اللحوم رغم التدابير

قفزت أسعار اللحوم في تونس إلى مستويات هي الأعلى على الإطلاق بحلول شهر رمضان عند نحو 16 دولاراً للكيلوغرام، ما تسبب في غيابها عن موائد كثير من الأسر

تونس ـ **إيمان الحامدي**

سجلت أسواق تونس أسعاراً قياسية للحوم الحمراء مع بداية شهر رمضان رغم التدابير الحكومية بكبح الغلاء وتحديد هوامش الربح. ويمثل شهر رمضان بالنسبة للتونسيين ثاني مواسم الاستهلاك الكبرى للحوم الحمراء بعد عيد الأضحى، غير أن الغلاء يُفقد طيفاً واسعاً من المواطنين القدرة على الوصول إلى اللحوم التي باتت شحيحة على الموائد. ولم تعرف أسواق تونس سابقاً غلاءً مماثلاً لهذه السلعة التي تجاوز سعرها 50 ديناراً (16,1 دولاراً) للكيلوغرام من لحم الضأن، بينما وصل سعر لحم البقر إلى 45 ديناراً. وتتفاوت أسعار اللحوم بحسب المناطق ونوعية القصابين، إلا أن هناك إجماعاً على أن أسعار هذا العام هي الأعلى على الإطلاق. يقول شاكر التميمي وهو قصاب في حي المنار بالعاصمة تونس، إن الغلاء نتاج طبيعي لنقص القطعان وارتفاع كلفة تربية الماشية بعد عام من الجفاف، مؤكداً أن القصابين يقلصون هوامش الربح تجنباً لوصول الأسعار إلى مستويات أعلى.

والعام الماضي عاشت تونس موسماً جافاً تسبب في إتلاف مساحات واسعة من الحبوب والأعلاف فاقت 60% من مجموع المساحات المزروعة. وتحدث التميمي في تصريح لـ«العربي الجديد» عن نقص كبير في قطيع الماشية ينعكس سلباً على قدرة القصابين على توفير اللحوم بأسعار معقولة. ويقرّ بتسجيل أسعار غير مسبوقة، لكنه يقول إن «القصابين مجبورون على ذلك وليس لنا خيارات ثانية.. إنها أحكام السوق». وأضاف أن ارتفاع الأسعار أدى إلى تراجع إقبال التونسيين بشكل ملحوظ على شراء اللحوم الحمراء، لافتاً إلى استهلاك لحم الضأن بات موسمياً ومرتبطاً بالمناسبات والأفراح. وتعتمد الأسر التونسية في شهر رمضان بشكل مكثف على اللحوم الحمراء ما يرفع حجم الطلب بنحو 30% مقارنة مع بقية أشهر السنة. وبحسب إحصائيات حكومية، شهد استهلاك اللحوم الحمراء اضطرابات خلال السنوات الماضية، إذ ناهز 8 كيلوغرامات سنوياً للفرد، وهو أقل من المعدل العالمي. واستهلك التونسيون خلال العام الماضي 130 ألف طن، تنتج منه تونس نحو 127 ألف طن.

ويخضع تداول اللحوم الحمراء في الدولة إلى مبدأ تحرير الأسعار، وتختلف الأسعار بذلك من منطقة إلى أخرى باختلاف التكلفة. ورغم ذلك أعلنت الحكومة عن قبل شهر رمضان عن تحديد أسعار اللحوم عند مستويات لا تتجاوز 32 ديناراً للكيلوغرام، غير أن واقع السوق خالف التعليمات الرسمية. وتحدّث مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية حسام التويتي عن أسعار تفاضلية للحوم، تتراوح بين 31 ديناراً بالنسبة للكيلوغرام من لحم البقر و32,8 ديناراً من لحم الضأن المحلي. وتفرض وزارة التجارة قيوداً على واردات اللحوم وذلك عبر تحديد الحصة السنوية المسموح بها للشركات الخاصة بحسب ما تحتاجه السوق وعدد من القطاعات المستهلكة على غرار القطاع السياحي، مع إعطاء الأولوية للشركات الحكومية في تنفيذ برنامج التوريد. لكنّ رئيس غرفة موردي اللحوم صلاح الدين فرشيو، يقول إن توريد كميات من اللحوم أمر ضروري لتعديل الأسعار وتنويع العرض خلال الأسبوعين الأولين من شهر رمضان، مشيرا إلى أن هذه الفترة تشهد ذروة الإقبال على اللحوم تليها ذروة ثانية في الفترة المتراوحة بين ليلة 27 من الشهر وعيد الفطر. وبلفت فرشيو في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أهمية توريد كميات من اللحوم المبرّدة لتلبية حاجة السوق وخفض الأسعار، معتبراً أن للموائد التونسية خصوصية في رمضان يتعيّن احترامها. ويشير إلى أن سعر لحم الخروف المستورد سيكون بين 33 و35 ديناراً للكيلوغرام، أي أقل من سعر لحم الخروف المحلي. ويضيف أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في تعديل الأسعار وتحسين العرض، معتبراً أن تحجيم الواردات سيدفع إلى استنزاف القطيع المحلي باللجوء إلى ذبح إناث الأبقار والمواشي الصغيرة، وهو ما يهدد منظومة اللحوم برمتها.

وتمتلك وزارة التجارة عبر أجهزتها، صلاحيات التدخل في منظومة اللحوم، وذلك بإسناد تراخيص الاستيراد من عدمه، حيث يتخذ القرار بناء على كشوف تقدمها منظمة المزارعين عن حجم القطيع. ويطالب القصابون بفتح المجال أمام شركات الاستيراد الخاصة والحكومية لتعديل السوق عبر اللحوم المجمدة والمبردة، فضلاً عن توريد العجول القابلة للتسمين، بما يعزز القطيع المحلي ويدفع المربين إلى المحافظة على الإناث وتوجيهها أساساً نحو إنتاج الألبان. وتقوم وزارة التجارة، منذ سنوات، بضبط برنامج سنوي لتوريد اللحوم تحدد كمياته وفق احتياجات السوق بعد الاتفاق مع وزارة الزراعة، بما يساهم في المحافظة على توازن منظومة اللحوم وتوفير السلعة في الأسواق. سنوي لتوريد اللحوم تحدد كمياته وفق احتياجات السوق بعد الاتفاق مع وزارة الزراعة، بما يساهم في المحافظة على توازن منظومة اللحوم وتوفير السلعة في الأسواق.

130000

استهلك التونسيون خلال العام الماضي 130 ألف طن من اللحوم الحمراء، وفق البيانات الرسمية التي أشارت إلى أن الدولة تنتج نحو 127 ألف طن، بينما يجري استيراد باقي الاحتياجات عبر حصص تحددها الحكومة للموردين.

الطلب على اللحوم يزداد بما يقرب الثلث خلال شهر رمضان (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

مصر

عجز مالي متفاقم يقلق المستثمرين

القاهرة ـ **عادل صبري**

تظهر مؤشرات الموازنة العامة لمصر للسنة المالية المقبلة 2025/2024 التي تحل في الأول من يوليو/تموز المقبل تحديات جمة، في ظل العجز المالي المتفاقم الذي يقدر بنحو 1,3 تريليون جنيه (26,2 مليار دولار)، بينما تحاول الحكومة طمأنة مجتمعات الأعمال بعدم فرض ضرائب جديدة وإفساح المجال أمامها لقيادة النمو الاقتصادي.

تقدر إيرادات الموازنة المقبلة بنحو 2,5 تريليون جنيه، فيما تصل المصروفات المتوقعة إلى 3,8 تريليونات جنيه، ويبدو العجز المتوقع في تمويل الموازنة هائلاً، في ظل ارتفاع المصروفات العامة بنسبة 23%، عن العام المالي الجاري الذي ينقضي بنهاية يونيو/حزيران المقبل، بينما يعد محمد معيط وزير المالية، مجتمع الأعمال باعتماد الحكومة على رفع إيرادات الموازنة بشكل أساسي على الإيرادات غير الضريبية. يبدو وزير المالية في اجتماع موسع عقده مع قيادات جمعيتي رجال الأعمال المصريين والأفارقة واتحاد الصناعات والغرف التجارية، مساء الاثنين، متفائلا بقدرة الحكومة على تحسين الأوضاع الاقتصادية، التي تشهد أزمة خانقة وارتفاعاً هائلاً في معدلات التضخم وركود القطاع الإنتاجي غير النفطي والأسواق، بينما يزداد هاجس رجال الأعمال من تراجع قيمة العملة، وشح الدولار، وارتفاع الفائدة على الجنيه إلى مستوى 32%.

يؤكد الوزير في حواره المجتمعي حول مشروع الموازنة، الذي سيقدمها للبرلمان خلال أيام، أن الحكومة، ستلتزم بالا تتجاوز الاستثمارات العامة لكافة جهات الدولة بدون استثناء تريليون جنيه خلال السنة المالية المقبلة، لإفساح المجال للقطاع الخاص. تبدو تصريحات الوزير متطابقة لتعهدات أعلنها رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، عقب اتفاق مع صندوق النقد الدولي، لتعويم سعر الصرف والحصول على قروض بقيمة 9,2 مليارات دولار، لإنقاذ الاقتصاد المصري من التعثر، مع ذلك تظهر مخاوف رجال الأعمال من أن يتحول القطاع الخاص إلى ضحية مرة أخرى.

ويعاني القطاع الخاص من تراجع دوره في الاقتصاد، لمصلحة شركات الحكومة والجيش والجهات الأمنية، وفي ظل أزمة مالية طاحنة، تدفع إلى تزايد معدلات التضخم إلى مستويات قياسية جديدة وزيادة أسعار الفائدة بالبنوك، أصبح مطالباً برفع مساهمته في النمو من مستوى 20% إلى ما يزيد عن 60% خلال الفترة المقبلة. يقدم وزير المالية في حواره المزيد من الوعود لمجتمع الأعمال، لتشجيعهم على قيادة الاقتصاد، مؤكداً التزام الحكومة بوضع سقف لدين أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية، لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة البرلمان ومجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، والاتجاه بمعدل الدين للناتج المحلي إلى مسار نزولي وخفضه لأقل من 80%، خلال السنوات الثلاث المقبلة.

يشير معيط إلى تعزيز الشفافية في النفقات الضريبية وإصدار وثائق المخاطر المالية، ورفع توزيعات الأرباح التي تؤول للخزانة العامة من كل الشركات وهيئات الدولة، واستقرار السياسات الضريبية وعدم زيادة الأعباء الضريبية على المستثمرين طوال العام المقبل، والتزام الحكومة بضخ المزيد من الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم، مقابل ترشيد الإنفاق في القطاعات الأخرى.

لكن كلمات الوزير تظهر قلقاً بين رجال الأعمال، حيث اعتادت الشركات الخاصة طوال السنوات الماضية على دعم نشاطها من خلال مشاركة الحكومة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الضخمة، التي أنفقت عليها نحو 10 تريليونات جنيه، خلال الفترة من 2016 إلى 2022، استفادت منها شركات ومصانع القطاع الخاص، عبر الإسناد غير المباشر من الجهات العسكرية والحكومية لتنفيذ المشروعات القومية الكبرى. يبرر الوزير الأمر بأن الدولة ملتزمة بما اتفق عليه مع صندوق النقد، بخروج الدولة من 75 نشاطا إنتاجيا وخدميا لمصلحة القطاع الخاص، مع الإسراع في طرح الأصول العامة للبيع للقطاع الخاص المصري والأجنبي، لتوجيه 50% من إيراداته، لبدء مسار خفض الدين الحكومي وأعباء خدمته، بالإضافة إلى الفائض المتوقع، بنسبة 3,5% من الناتج المحلي من الموازنة الجديدة.

تدهور الجنيه أمام الدولار يزيد مخاوف رجال الأعمال من تضرر أنشطتهم (الأناضول)

أخبار العرب

381 مليون دولار لعقارات قطر

بلغ حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل القطرية خلال فبراير/شباط الماضي نحو 1,39 مليار ريال (381 مليون دولار). وأظهرت بيانات النشرة العقارية التحليلية الصادرة عن الوزارة، وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا» أمس الثلاثاء، تسجيل 350 صفقة عقارية بانخفاض بلغت نسبته 3% عن يناير/ كانون الثاني، فيما سجل مؤشر قيمة التداولات العقارية انخفاضا بنسبة 27%. وسجل مؤشر المساحات المتداولة انخفاضاً بنسبة 18%. وتصدرت بلديات الدوحة والريان والظعاين التداولات الأكثر نشاطاً من حيث القيمة المالية خلال فبراير/شباط، وفقا لمؤشر السوق العقاري، تلتها في أحجام الصفقات بلديات: الوكرة، وأم صلال، والشمال، والخور والذخيرة.

ارتفاع بورصة مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط (30)، أمس، عند مستوى 4772,45 نقطة، مرتفعا 6,4 نقاط، وبنسبة 0,13% مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت 4766,03 نقطة. وبلغت قيمة التداول نحو 4,21 ملايين ريال، مرتفعة بنسبة 3,2% مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت حوالي 4 ملايين و88 ألف ريال. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية ارتفعت بنسبة 0,046% عن آخر يوم تداول، وبلغت ما يقرب من 24,12 مليار ريال (62,71 مليار دولار).

صعود مؤشرات الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها، أمس على ارتفاع مؤشرها العام 33,05 نقطة، ليبلغ مستوى 7473,55 نقطة بنسبة ارتفاع 0,44%. وتم تداول 147,1 مليون سهم عبر 11567 صفقة نقدية بقيمة 40 مليون دينار (نحو 122 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 30,42 نقطة ليبلغ 6112,39 نقطة بزيادة نسبتها 0,5% من خلال تداول 71,3 مليون سهم عبر 4158 صفقة نقدية بقيمة 10 ملايين دينار. ونما مؤشر السوق الأول 35,33 نقطة ليبلغ مستوى 8195,32 نقطة بنسبة ارتفاع 0,43% من خلال تداول 75,7 مليون سهم عبر 7409 صفقات بقيمة 29,9 مليون دينار (نحو 91,19 مليون دولار).

تقارير عربية

اليمن

قرارات لتشجيع المحاصيل الزراعية لمواجهة زحف «القات»

صنعاء ـ **محمد راجح**

تتسع معدلات زحف القات على الأراضي الزراعية في اليمن ما تسبب في نقص واضح في العديد من المحاصيل وأربك حركة الأسواق، ما دفع الحكومة المعترف بها دولياً، وكذلك سلطات الحوثيين في صنعاء إلى اتخاذ قرارات تتعلق بحظر تصدير واستيراد الكثير من المحاصيل لتوفير السلع وتشجيع الإنتاج المحلي حفاظاً على استقرار الأسواق. وقررت الحكومة اليمنية التي تتخذ من عدن جنوب البلاد مقراً لها، إيقاف تصدير محصول البصل حتى يتم تنظيم تسويقه محلياً وخارجياً مع الجهات المختصة وذات العلاقة، والزمت جميع المصدرين للمحصول بسرعة التصرف وتوزيع الكميات والشحنات الموجودة للتصدير في المنافذ البرية والبحرية خلال مدة اقصاها أسبوع واحد فقط. يأتي ذلك في وقت تشهد الأسواق المحلية في اليمن أزمة خانقة في محصول البصل مع شح في المعروض وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية. ويعد البصل ثاني محصول زراعي ينتجه اليمن بكمية تُقدر بنحو 232 ألف طن سنوياً بعد البطاطس التي يقدر إنتاجها بنحو 282 ألف طن سنوياً، وذلك من مساحة زراعية تبلغ 15,5 هكتاراً (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع).

سلطات الحوثيين حظرت استيراد 16 صنفا من المحاصيل لتشجيع إنتاجها

البصل يعد ثاني محصول ينتجه اليمن بكمية تقدر بنحو 232 ألف طن سنويا (فرانس برس)

أنواعه، اللوبيا (الدجرة)، البسباس الأحمر الحار، الجوافة، إضافة إلى ورق التوت والخضروات المجمدة بجميع أنواعها. وأكد مصدر مسؤول في وزارة الزراعة والري في صنعاء أن قرار حظر استيراد تلك الأصناف يأتي حماية للمنتج المحلي، إذ جاء القرار بعد عدة إجراءات اتخذتها الوزارة، بالإيقاف التدريجي لتغطية احتياجات السوق من تلك المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية. ويشهد اليمن تغيرات واسعة مع تحول القطاع الزراعي نحو السلع النقدية في أنماط الإنتاج وانعكاس ذلك في زيادة تكلفة المعيشة، في حين يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى بروز تحول واسع من زراعة المحاصيل الغذائية إلى «القات» الذي يستمر في التمدد واستقطاع المزيد من مساحة الأراضي المخصصة للمنتجات الغذائية، إذ تظهر بيانات زراعية حديثة اطلع عليها «العربي الجديد»، زيادة بأكثر من 40% في المساحة المخصصة للقات (نبات منشط يستهلك على نطاق واسع في اليمن وفق تصنيف البنك الدولي). في السياق، دعت وزارة الزراعة والري في عدن الجهات المختصة وذات العلاقة للعمل على إيجاد آلية مناسبة لتنظيم تسويق محصول البصل داخل اليمن لضمان توفيره في الأسواق المحلية وبأسعار مناسبة وتحديد الكميات الممكنة للتصدير حفاظا على المنتج، وبما يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة للسوق المحلية والكميات الفائضة للتصدير منعاً لتكدس المحصول في حالة الوفرة المتوقع حدوثها في شهر مارس/ آذار. وأكدت أن على جهات الرقابة الداخلية تعزيز الرقابة المشتركة مع الجهات المختصة في وزارة التجارة والصناعة ومصلحة الجمارك والغرف التجارية والسلطات المحلية لمتابعة آلية تنفيذ هذا القرار لمعالجة الفجوة في الأسواق المحلية، بحسب مبارك المحمدي، بائع خضروات في صنعاء، تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن هناك صعوبة يواجهونها كباعة للمنتجات الزراعية في الحصول على الكمية المناسبة المعتادة من محصول البصل منذ مطلع العام الحالي 2024. وتسعى صنعاء إلى الاعتماد الذاتي وتنمية القطاع الزراعي خصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي ترى أنها تتطلب اتجاه القطاعين العام والخاص نحو النهضة الزراعية بما يعزز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. في حين يتحدث عمار النهاري وهو متعهد تجاري للمنتجات الزراعية لـ«العربي الجديد»، حول أن التجار المصدرين للبصل يستغلون هذه الفترة قبل الوصول لفترة الحصاد الأكبر لهذا المحصول بعد نحو شهر بعقد صفقات مع المزارعين أو مع الجمعيات المعنية بمزارعي البصل والمنتجات الزراعية بما يضمن لهم تصدير ما أمكن من الكميات التي يسعون لتصديرها في ظل غياب الرقابة الرسمية، الأمر الذي ينعكس على شح المعروض من هذا المحصول وارتفاع أسعاره. وتشهد الأسواق المحلية في معظم المدن اليمنية ارتفاعاً متصاعداً في أسعار البصل مع تجاوز سعر الكيلوغرام الواحد أكثر من 1000 ريال في صنعاء، في حين يتجاوز 2000 ريال في عدن ومناطق الحكومة المعترف بها دولياً. ويتفاوت سعر صرف الدولار بين صنعاء وعدن، إذ يبلغ في مناطق سيطرة الحوثيين 533 ريالاً، بينما يصل في عدن إلى نحو 1628 ريالاً. وقال الباحث الزراعي بسام قاسم لـ«العربي الجديد»، إن هناك طلبا كبيرا على البصل اليمني في أسواق دول خليجية خصوصاً الصنف الأحمر الذي يُزرع بدرجة رئيسية في محافظة حضرموت جنوب شرقي اليمن وفي سهول تهامة بمحافظة الحديدة شمال غربي البلاد، لافتاً إلى أن هناك تأثيرا للتغيرات المناخية على زراعة بعض محاصيل الخضروات مع اتجاه كثير من المزارعين لتغطية أراضيهم بزراعة آلية تنفيذ هذا القرار لمعالجة الفجوة في الأسواق المحلية، بحسب مبارك المحمدي، بائع خضروات في صنعاء، تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن هناك صعوبة يواجهونها كباعة للمنتجات الزراعية في الحصول على

رقابة سعودية على التعدين

نفّذت وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية، ممثلة بوكالة الامتثال والرقابة التعدينية، 1124 جولة رقابية على عددٍ من المواقع التعدينية في مختلف مناطق المملكة خلال فبراير/ شباط الماضي.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» أمس الثلاثاء، عن المتحدث الرسمي لوزارة الصناعة والثروة المعدنية جراح بن محمد الجراح قوله إن الجولات الرقابية المُنفّذة خلال الشهر الماضي تضمنت 334 جولة على المواقع التعدينية في منطقة الرياض، و171 جولة في المنطقة الشرقية و155 جولة في منطقة مكة المكرمة.

وأكد أن ذلك يأتي لضمان حماية القطاع من الممارسات غير النظامية، والمحافظة على الثروات المعدنية لتحقيق الاستغلال الأمثل لها، وحماية المجتمعات المجاورة لمناطق التعدين.

الأردن

«التشغيل الوطني» لا ينهي البطالة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

انتقدت منظمات مدافعة عن حقوق العمال برنامج التشغيل الوطني في الأردن، مشيرين إلى أنه لا يحقق الهدف المرجو منه في حل مشكلة البطالة، وطالبوا بإعادة النظر فيه لمعالجة ما وصفوه بالانتهاكات بحق العمال من قبل أصحاب العمل.

ووفق تقرير أصدره المرصد العمالي، التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن برنامج التشغيل لم يستهدف السبب الأساسي لارتفاع معدلات البطالة، الذي يتمثل في تراجع قدرة الاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل كافية لطالبيها، وهو ما يعود إلى اختلالات في السياسات الاقتصادية التي أرهقت الاقتصاد والمجتمع عبر الضرائب غير المباشرة.

ويشير التقرير الذي جاء بعنوان «العمل اللائق في الأردن 2023» إلى أن برامج التشغيل تفتقر إلى استهداف الضعف الكبير في شروط العمل، في معظم فروع القطاع الخاص، وخاصة مستويات الأجور المنخفضة، من خلال تطبيق ما يسمى سياسات العمل المرن. ويلفت إلى أن وزارة العمل خاضت في أمور خارج نطاق عملها، وتناست دورها الرئيسي في تنظيم سوق العمل، وزيادة منظومة التفتيش وتطويرها. وبلغ معدل البطالة في الأردن 22,3% خلال الربع الثالث من العام الماضي 2023، بانخفاض محدود بلغت نسبته 0,8% عن الفترة ذاتها من عام 2022، الذي بلغ آنذاك 23,1%، فيما ثبت معدل البطالة مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه. ووفق المرصد العمالي، فإن من أهم تلك الانتهاكات التي يتعرّض لها العمال الأردنيون عدم حصول العديد من المستفيدين من برنامج التشغيل الوطني على الأجر المستحق من صاحب العمل، إضافة إلى انتهاكات أخرى تتعلق بساعات العمل الطويلة، وحرمانهم من الإجازات.

ويهدف البرنامج إلى تشغيل 60 ألف عامل وعاملة، وفقاً للموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل بأجور شهرية لا تقل عن 260 ديناراً (185,7 دولاراً) ويدعم البرنامج 150 ديناراً منها، مع بدل العمل بدفع نحو 100 دينار للعامل. كما يلتزم صاحب العمل، وفق البرنامج، بتوقيع عقد لمدة سنة مع العامل المراد تشغيله، يتخللها تدريب للعامل في مواقع العمل من شهر إلى ثلاثة أشهر، ويتكفل البرنامج بتكاليفه. ونقل «المرصد العمالي» عن عمال قولهم إن المستفيد الأول من برنامج التشغيل هو صاحب العمل، وأن البطالة تدفعهم لقبول ما ينتهك حقوقهم المهنية والعمالية ويأجر أقل بكثير من الحد الأدنى، حتى لا يكونوا عبئاً على أحد، وأنهم لا يحصلون على نسخة من العقد محدد المدة.

تعمل (م. ا) في إحدى المدارس الخاصة، وهي إحدى المستفيدات من برنامج التشغيل الوطني العام الماضي. وقالت إن لديها عقد عمل محدد المدة، وأن الأجر المحدد في العقد هو 260 ديناراً شهرياً، بينما لا تحصل إلا على 130 ديناراً. وأضافت أنها لا تحصل على إجازات سنوية، وإذا اضطرت إلى إجازة يجب أن تكون من المعلمات بديلة عنها، وهو ما لم تلجأ إليه حتى هذه اللحظة، والعديد من المعلمات يلجأن إلى معلمات أخريات ليستطعن أخذ إجازات مقابل مبلغ مالي يدفع لهن. ويعمل (ا. ا) في مجال الصحافة لدى أحد المواقع الإخبارية الإلكترونية منذ خمسة أشهر، وهو أحد المستفيدين من برنامج التشغيل الوطني، وأجره الشهري 92 ديناراً فقط. وقال إن ما يحصل عليه يذهب نصفه أجور تنقلات من مكان العمل وإليه الذي غالباً ما يكون في الميدان. وأضاف أنه لا يوجد أي جهة يرجع إليها عند تعرضه لأي انتهاك عمالي، وأن وزارة العمل لا تتابع قضايا ممن يستفيدون من برنامج التشغيل الوطني.

وشدد خبراء ومتخصصون في مجال العمل على ضرورة أن تتابع وزارة العمل برامج التشغيل وتقييمها بشكل مباشر، وأن تعمل على مراجعتها مع العمال أنفسهم لمعرفة ما يتعرضون له، وتشجيعهم على تقديم شكاوى حال تعرضوا لأي انتهاك حقوقي، وأن يكون ذلك من خلال تطبيق أو منصة إلكترونية تابعة للوزارة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي هاشم عقل لـ«العربي الجديد» إن برامج التشغيل، الأصل فيها أن تشكل مدخلاً لكثير من المتعطلين عن العمل، لإيجاد فرص عمل مناسبة في مختلف القطاعات، بحيث يتاح لهم العمل واكتساب الخبرات اللازمة التي تدفع أصحاب العمل لتشغيلهم والتمسك بهم. وأضاف عقل أن هناك بعض الاختلالات التي يمكن معالجتها بما يرفع الاستفادة من هذه البرامج، بحيث تتحقق الفائدة بتوفير فرص العمل، والحد من البطالة، دون أن تكون هنالك ممارسات غير مشروعة، من قبل بعض أصحاب العمل. وأشار إلى أنه يتوجب الوقوف على ملاحظات وشكاوى العاملين بموجب برامج التشغيل الوطني ودراستها بالشكل الذي يعالج الانحرافات التي تكتنف الممارسات على أرض الواقع.

أخبار العالم

التضخم يتراجع في ألمانيا

تراجع التضخم في ألمانيا خلال فبراير/ شباط الماضي إلى 2,5% على أساس سنوي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ يونيو/حزيران 2021 في ظلّ الانخفاض المتواصل لأسعار الطاقة، وفق ما أظهرت أرقام نهائية نشرت أمس الثلاثاء. وتراجع مؤشّر أسعار الاستهلاك 0,4% بالمقارنة مع يناير/ كانون الثاني، على ما جاء في بيان صادر عن معهد الإحصاءات الفدرالي «ديستاتيس» يثبّت الأرقام التي كُشف عنها في أواخر الشهر الماضي. وانخفضت أسعار الطاقة بنسبة 2,4% على أساس سنوي، وفق البيانات التي نقلتها وكالة فرانس برس. وفي ما يخصّ أسعار المواد الغذائية، واصلت الأسعار تباطؤها إلى 0,9% مقارنة بشهر فبراير/شباط 2023، متراجعة إلى ما دون المؤشّر العام، وذلك للمرّة الأولى منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

بنك التنمية الأفريقي ينتقد القروض الغامضة

دعا رئيس بنك التنمية الأفريقي إلى إنهاء القروض التي تُمنح مقابل النفط أو معادن مهمة تستخدم في صناعة الهواتف المحمولة الذكية أو بطاريات السيارات الكهربائية. وقال أكينومي أديسينا، في مقابلة مع وكالة أسوشييتد برس، نشرت أمس الثلاثاء: «إنها سيئة أولاً وأخيراً لأنك لا يمكنك أن تضع سعراً للأصول بشكل مناسب». وأضاف: «لو كانت لديك معادن أو نفط تحت الأرض، كيف تخرج بسعر لعقد طويل الأجل؟ هذا تحدٍّ». تركت مثل هذه الصفقات بعض الدول الأفريقية في أزمة مالية، وساعدت الصين على السيطرة على استخراج معادن مهمة مثل الكوبلت في الكونغو. وتابع أديسينا في مقابلته أن هذه الترتيبات تسفر عن مجموعة من المشكلات، مشيراً إلى مفاوضات غير عادلة يملي فيها عادة المقرضون شروطاً على الدول الأفريقية التي تعاني ضائقة مالية.

مال وسياسة

فيما تتجه سفينة مساعدات من ميناء لارنكا إلى قطاع غزة، تدرس إسرائيل إطلاق ممر بحري عبر قبرص بعد تصاعد المخاوف من استهداف ميناء حيفا الواقع على سواحل البحر المتوسط

ما نعرفه عن مرفأ لارنكا

الممر البحري إلى غزة: احتياط إسرائيلي لميناء حيفا؟

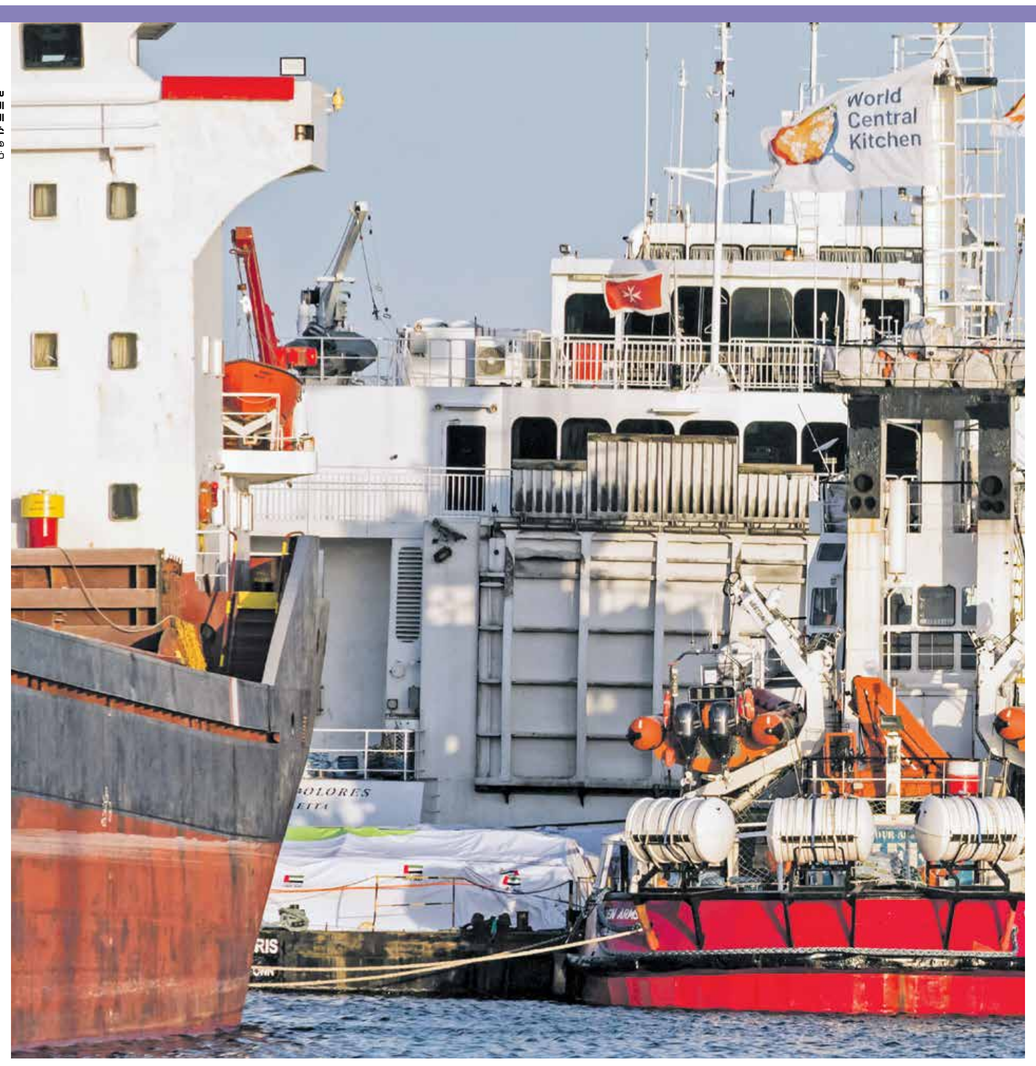

سفينة المساعدات المتجهة إلى غزة (أيكوفوس هاتزيستافرو/ فرانس برس)

لندن ـ **العربي الجديد**

غادرت سفينة تحمل نحو 200 طن من الغذاء إلى غزة من ميناء في قبرص في وقت مبكر من أمس الثلاثاء في مشروع تجريبي لفتح طريق بحري جديد لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع الذين يعيشون على شفا المجاعة، نتيجة للإبادة الجماعية التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من 5 شهور. وفيما يتم التركيز على مسألة استخدام قبرص لتوصيل المساعدات، ذكر موقع «واي نت» الإسرائيلي أن التوترات مع حزب الله تهدد أمن ميناء حيفا، البوابة الرئيسية لشحن الحاويات لإسرائيل، ويمكن لميناء في قبرص أن يوفر نقطة شحن مؤقتة لإعادة توجيه البضائع إلى إيلات أو أشدود. وخلافا للتقارير الإخبارية، فإن الهدف الرئيسي من إنشاء ميناء قبرص ليس نقل المساعدات إلى غزة كما تردد. وقال مصدر مطلع على الأمر لصحيفة «إسرائيل اليوم» إن إسرائيل تعتزم أيضا أن يكون ميناء لارنكا جزءًا من محور نقل بديل لربط أوروبا والهند عبر إسرائيل. وتأمل إسرائيل إنشاء مثل هذا المسار في إطار التطبيع المستقبلي للعلاقات مع المملكة العربية السعودية. وأبحرت السفينة الخيرية «أوبن أرمز» من ميناء لارنكا في قبرص، حيث كانت تقطر بارجة تحتوي على مواد غذائية منها الدقيق والأرز.

ووفق صحيفة «غارديان» البريطانية، تستغرق الرحلة التي يبلغ طولها 210 أميال بحرية عادة حوالي 15 ساعة، لكن المسؤولين قالوا إن بارجة السحب الثقيلة يمكن أن تجعل الرحلة أطول بكثير، في حدود 50 ساعة. ويجري تنظيم المهمة، من قبل منظمة «وورلد سنترال كيتشن» الخيرية ومقرها الولايات المتحدة، في حين تقوم مؤسسة «بروأكتيفا أوبن أرمس» الخيرية الإسبانية بتزويد السفينة. وقال خوسيه أندريس مؤسس المنظمة الأميركية في بيان: «هدفنا هو إنشاء طريق بحري سريع للقوارب المحملة بملايين الوجبات المتجهة بشكل مستمر نحو غزة»، حيث يوجد 500 طن أخرى من المساعدات في قبرص جاهزة للإرسال. ومع الافتقار إلى البنية التحتية للموانئ، قالت المنظمة إنها تقوم ببناء رصيف مينائي في غزة بمواد من المباني المدمرة والأنقاض. وهذه مبادرة منفصلة عن خطة أعلنها الرئيس الأميركي جو بايدن الأسبوع الماضي لبناء رصيف مؤقت في غزة لتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية عن طريق البحر. وتابع أندريس في منشور على منصة «إكس» إن بناء الرصيف كان «جاريًا على قدم وساق». «قد نفشل، لكن الفشل الأكبر لن يكون في المحاولة!»، وكتب ونشر صورة للعمل مع الجرافات التي تعمل على تسوية الأرض بالقرب من البحر. وستكون المهمة، في حال نجاحها، بمثابة أول تخفيف للحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة في عام 2007. وغادر أمس وفد من كبار المسؤولين الإسرائيليين في صناعة الشحن والموانئ إلى قبرص، في إطار جولة لفحص الأرصفة بميناء لارنكا في حالة الطوارئ، حيث لن تتمكن السفن من الرسو فيها. وبحسب ما نقل موقع «كالكاليست» الإسرائيلي عن وزارة النقل لدى الاحتلال، فقد انطلق الوفد «لدراسة الحلول من ميناء لارنكا للسيناريوهات الأمنية».

وتقوم إسرائيل بفحص ميناء لارنكا ليس فقط لاختبار جدوى تأهيله باعتباره «ميناء طوارئ»، ولكن لكي يكون الميناء القبرصي أيضاً بمثابة محطة تحميل وتفتيش إسرائيلية للبضائع التي ستصل إلى غزة كجزء من المساعدات الإنسانية. واعترف مسؤول سياسي تحدث إلى «كالكاليست» بأنه من الممكن أن يصبح الرصيف المؤقت فيما بعد ميناء دائماً، وأن إسرائيل مصلحة في خلق وضع تدخل فيه المساعدات والبضائع الإنسانية إلى إسرائيل عبر اليونان أو قبرص. وأثار اختيار ميناء لارنكا، على وجه التحديد، الشكوك بين الكثيرين في سوق الشحن الإسرائيلي، ويرجع ذلك أساساً إلى أن الميناء الرئيسي في قبرص يقع في ليماسول، بينما لا يوجد في ميناء لارنكا سوى رصيفين صغيرين تستخدمهما سفن الشحن العامة. والشخص الذي يملك امتياز تشغيل ميناء لارنكا هو الملياردير الإسرائيلي ياكير غاباي، وهو رجل أعمال إسرائيلي يحمل الجنسية القبرصية، ويسيطر على كونسورتيوم ROUNDTOWN SA، أكبر شركة عقارية تجارية في ألمانيا، ويتولى مشروع ترميم الميناء والمرسى، بحسب «كالكاليست»، كما أن من كانوا حتى وقت قريب شركاء في امتياز تشغيل ميناء لارنكا هم الإخوة ناكش الذين يملكون أيضاً ميناء إيلات. وقال مسؤول في الوفد البحري الإسرائيلي لـ«كالكاليست» إن اختيار لارنكا يعود أيضاً إلى كونها ميناء شحن عام، وأن معظم البضائع المتوقع وصولها إلى الرصيف الأميركي المؤقت ستصل على متن سفن الشحن العامة وليس في سفن الحاويات الضخمة. وكانت رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي، أورسولا فون ديرلاين، قد أعلنت نهاية الأسبوع الماضي، عن إنشاء ممر بحري إنساني إلى قطاع غزة عبر قبرص، بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، ورحبت إسرائيل بالمبادرة. ويوم الأحد، غادرت السفينة «الجنرال فرانك إس. بيسون» الولايات المتحدة بهدف إنشاء رصيف عائم لدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وهي مبادرة أعلنها الرئيس الأميركي جو بايدن في خطابه عن «حالة الأمة» نهاية الأسبوع الماضي، وشدد فيه على أهمية زيادة معدل تحويل المساعدات الإنسانية إلى غزة، سواء من البحر أو من البر عبر إسرائيل. ومن المتوقع أن يستغرق بناء الرصيف العائم نحو شهرين، ومن المتوقع أن يشارك في الأمر نحو ألف جندي أميركي. ويدعي مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أنه هو من بادر بإنشاء خط المساعدات هذا في شهر أكتوبر من العام الماضي، وكذلك مرور البضائع عبر قبرص مع إدارة بايدن. كما رحب وزير الحرب يوآف غالانت بالمبادرة الأميركية وقال إنها «ستسمح بنقل المساعدات مباشرة إلى السكان، وبالتالي تعزيز انهيار حكم حماس».

مليادير إسرائيلي يملك امتياز تشغيل ميناء لارنكا

ميناء في 60 يوماً

حددت وزارة النقل الإسرائيلية هدفًا لإنشاء ميناء آخر لإسرائيل في لارنكا خلال 60 يومًا. ويهدف إنشاء الميناء إلى أن يتزامن مع خطط الولايات المتحدة لإنشاء ميناء عائم قبالة سواحل غزة، بزعم تقديم المساعدات للفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة. وتم إغلاق ميناء الشدود في ميناء أشدود في أعقاب عملية طوفان الأقصى، مما أجبر إسرائيل على إعادة توجيه الشحنات إلى إيلات. ثم تم استهداف ميناء إيلات من القوات اليمنية، وتزداد المخاوف اليوم على ميناء حيفا.

رؤية

هل عبرنا هزيمة الاقتصاد المصري؟

شريف عثمان

قرر البنك المركزي المصري السماح لسعر الصرف بأن يتحدد وفق آليات السوق، ورفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 600 نقطة أساس، فقفز سعر الدولار في النظام المصرفي الرسمي لأكثر من 50 جنيهاً، قبل أن يستقر بعدها بيومين عند مستوى أقل. استغل البنك جو التفاؤل الذي صاحب الإعلان عن صفقة تطوير منطقة «رأس الحكمة» المصرية، التي قيل إن صندوق الاستثمار التابع لحكومة أبو ظبي سيستثمر فيها مبلغ 35 مليار دولار، وينتظر أن تجذب استثمارات تصل قيمتها إلى 150 مليار دولار، على مدار فترة تنفيذ المشروع. كما الإعلان عن توقيع سبع اتفاقيات للطاقة المتجددة، بقيمة تقدر بنحو 40 مليار دولار.

اتخذ البنك المركزي قراره مدعوماً بعشرة مليارات دولار التي وصلت إليه بالفعل من أبوظبي، وبدا البنك مستعداً لضخ الدولارات في الأسواق، لو شهدت مضاربات أدت إلى ارتفاع سعر الدولار بصورة غير مقبولة. قابل البنك المركزي طلبات العملاء لتوفير الدولار، من أجل الإفراج عن بضائع، أغلبها من السلع الغذائية والأدوية والمواد الخام، فتحركت البضائع إلى الأسواق في توقيت حرج، عشية الشهر الكريم.

وفور اتخاذ قرار التعويم «الجزئي»، أعلن رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الأولى والثانية لبرنامج قرض صندوق النقد، مع زيادة حجم الحزمة التمويلية إلى 8 مليارات دولار، بالإضافة إلى أكثر من مليار دولار أخرى، من صندوق الاستدامة البيئية التابع لصندوق النقد. بعد ذلك بساعات، أصدر البنك المركزي توجيهات للبنوك المحلية بتخفيف القيود على المعاملات بالنقد الأجنبي، وترك لها تحديد قدر تخفيف القيود. وكانت الرسالة واضحة بضرورة العودة إلى الوضع الطبيعي، بعد أشهر من القيود الخانقة التي عانى منها المسافرون والمشتركون في الخدمات التقنية وخدمات البث، كما العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسمح البنك المركزي أيضاً للبنوك بزيادة حدود استخدام بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية.

ارتفعت أدوات الدين المصرية المقومة بالدولار، ولا سيما السندات طويلة الأجل، عقب إعلان قرارات المركزي المصري، ما قلص فارق العائد بين السندات المصرية بالدولار وسندات الخزانة الأميركية، وهو مؤشر شديد الأهمية للمستثمرين الأجانب. ساهمت كل تلك التطورات في عودة بعض الثقة إلى راغبي الاستثمار بالجنيه المصري، سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في شركات تعمل وتنتج على أرض مصر، أو تلك التي تفضل طريقاً أسهل، من خلال شراء حصة الحكومة المصرية في بعض أنجح الشركات العاملة في مصر، أو حتى تلك المتوجهة إلى سوق الأوراق المالية، فيما يعرف باسم الأموال الساخنة. وقبل أيام، قالت نشرة «إنتربرايز» إن فريقها في دبي لمس الأسبوع الماضي، عقب الإعلان عن التعويم والقرارات الأخرى، شهية كبيرة من قبل المستثمرين في الإمارات تجاه مصر أكثر من أي وقت مضى خلال السنوات الأربع الماضية.

وأضافت النشرة أن العديد من البنوك تتلقى مكالمات من مستثمرين في لندن ونيويورك وفرانكفورت لطرح الأسئلة التي تساعدهم في التخطيط لاستراتيجية الاستثمار في مصر. وأكدت مصادر حكومية دخول ما يقرب من 1,5 مليار دولار للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية المصرية، بعد ارتفاع العائد عليها لأكثر من 32%.

وقالت وكالة بلومبيرغ قبل يومين إن الحكومة المصرية تجري حالياً محادثات مع مسؤولين سعوديين بشأن حقوق تطوير منطقة «رأس جميلة» في شرم الشيخ، نقلاً عن مصادر وصفتها بالمطلعة، وهو ما يتوقع أن يجلب «عدة مليارات» أخرى من الدولارات. والخميس الماضي، أعلنت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني تعديل نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر إلى «إيجابية». ومطلع الأسبوع الحالي، أعلن وزير المالية المصري، محمد معيط، عن توقعه توفير البنك الدولي نحو 3 مليارات دولار لتمويل مصر. وجاء تصريح معيط بعد تصريح ذي صلة أدلى به الوزير المصري، وأكد فيه أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قد يساعد البلاد على تأمين 20 مليار دولار إجمالا في صورة دعم من الشركاء الدوليين.

وفقاً لتصريحات سابقة، يتوزع مبلغ الـ20 مليار دولار بين 11 مليار دولار من الشركاء الدوليين، بما في ذلك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع حزمة صندوق النقد الدولي البالغة أكثر من تسع مليارات دولار. وبحسب رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، فإن الحكومة تخطط لإبرام صفقات كبيرة لضمان السيولة، وستعمل مع التجار لضبط الأسعار وتعطي الأولوية لإتاحة العملة الأجنبية لمستوردي السلع الأساسية، بعد السماح لقيمة العملة بالانخفاض الحاد. وقال مدبولي إن حكومته مطمئنة ولديها ثقة لتدبير العملة الأجنبية المطلوبة لدفع عجلة الاقتصاد خلال الفترة المقبلة. لا أشك في أن ثقة رئيس الوزراء المصري في الجنيه في محلها، على أقل تقدير للأشهر الستة القادمة، ولا أشك أيضاً في حتمية انتقالها للمستثمرين الأجانب، مع رؤيتهم تدفق المليارات من العملة الأجنبية إلى البلاد. لكن هل تسمح هذه الانفراجة بمزيد من الشفافية، خاصة في ما يتعلق بالصفقة الرئيسية مع الإمارات، والتي نتج عنها كل تلك التطورات الإيجابية؟

هل يمكن أن يحدثنا أحد – بوضوح – عن تفاصيل صفقة «رأس الحكمة»، لنعرف إن كنا قد بعنا الأرض، أم منحنا حق الانتفاع بها؟ وإن كنا قد بعناها، فبكم بعنا المتر. وهل يحق للإماراتيين البيع لأي مشتر لاحقاً؟ وإن كان الاتفاق على حق انتفاع، فلكم سنة؟ وهل يمكن أن نعرف تفاصيل الاتفاق على المطار الذي قيل إنه سيجاور منطقة رأس الحكمة؟ وهل يمكن أن نعرف بكم سيتم تعويض ساكني المنطقة المطلوب ترحيلهم منها؟

كنت أتوقع أن أعرف إجابات هذه الأسئلة ممن يمثلوننا في المجالس النيابية، لكن الواضح حتى الآن أنهم ليسوا بأعلم منا، رغم ضرورة موافقتهم على اتفاقات كهذه قبل التوقيع عليها. فهل يسمح الموقف الحالي، بعد عبورنا الهزيمة، بالإجابة عن تلك الأسئلة؟

التصعيد في جنوب لبنان يُضعف الشيكل

من المتوقع استمرار التراجع (أريك سيتاي/ Getty)

يعيش الشيكل الإسرائيلي على وقع التصعيد العسكري في جنوب لبنان، ليشهد تراجعاً حاداً الثلاثاء

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

واجه الشيكل الإسرائيلي تراجعاً حاداً مقابل العملات الرئيسية في العالم، الثلاثاء، مع تصاعد التوترات على طول الحدود مع جنوب لبنان. وفي تداولات العملات الأجنبية المتقلبة، خسر الشيكل ما يزيد على 2 في المائة مقابل الدولار الأميركي واليورو حتى الآن هذا الأسبوع.

وضعف الشيكل الثلاثاء وسط تقارير عن ضربات لجيش الاحتلال الإسرائيلي في عمق لبنان الاثنين، وإطلاق حزب الله وابلاً من الصواريخ أمس، على مرتفعات الجولان. وقفز الدولار بنسبة 1,2 في المائة مقارنة مع سعره التمثيلي الذي تم تحديده ظهر الاثنين ويتداول عند 3,651 شواكل، وارتفع اليورو بنسبة 1,1 في المائة إلى مستوى 3,993 شواكل. وفي وقت سابق من صباح الثلاثاء، تم تداول الدولار عند 3,623 شواكل، وتداول اليورو مقابل 3,97 شواكل.

والاثنين، حدد بنك إسرائيل سعر الشيكل مقابل الدولار التمثيلي بنسبة 0,838 في المائة عن يوم الجمعة، عند 3,608 شواكل للدولار، كما تم تحديد سعر الشيكل مقابل اليورو التمثيلي أعلى بنسبة 0,905 في المائة عند 3,948 شواكل/يورو.

ويقول كبير الاقتصاديين في بنك مزراحي طفحوت، رونين مناحيم، لموقع «غلوبس» الإسرائيلي إن سبب انخفاض قيمة الشيكل هو «الحساسية العالية لسوق الفوركس تجاه تصعيد أمني آخر على الجبهة الشمالية، مع تكثيف المشكلات».

يتذكر مناحيم أنه قبل انخفاض قيمة الشيكل في الأيام القليلة الماضية، كان الشيكل يرتفع بسبب البيانات الإيجابية حول تحسن أداء الاقتصاد الإسرائيلي. «تشير أرقام ميزانية الدولة إلى صلابة مشجعة لـ«إيرادات وقرار بنك إسرائيل بعدم خفض سعر الفائدة الشهر الماضي زاد من الدفع. من ناحية أخرى، يقول المدير العام لتمويل الطاقة وإدارة المخاطر يوسي فرانك للموقع ذاته «إننا نتحدث عن أنشطة المضاربة من قبل البنوك الأجنبية». وأضاف: «بنك إسرائيل خارج اللعبة كما رأينا من البيانات المنشورة، وقد توقف عن بيع الدولارات لتحقيق الاستقرار في السوق. والآن تتم معظم عمليات التداول من قبل بنوك أجنبية، وهذا يعني أن هناك أرضًا خصبة للمضاربة من أجل محاولة الاستفادة من حالة عدم اليقين في إسرائيل». ويرى فرانك أنه منذ شهر يناير/ كانون الثاني «هناك تقلبات كبيرة في السوق ولكن لا يوجد تغيير جوهري في عوامل التغير في قيمة العملة». توقعات البنوك في إسرائيل وحول العالم تشير إلى تعزيز مستقبل الشيكل مقابل الدولار. ويوضح فرانك أن السوق يحاول تحليل ما يجري في إسرائيل في المستقبل. «لقد بدأ انخفاض قيمة العملة حتى الآن مع الإصلاح القضائي، ومن المحتمل ألا يعود ذلك إلى جدول الأعمال، علاوة على ذلك، نرى الحرب في غزة تنتهي لمصلحة إسرائيل، والتي من المتوقع في المستقبل أن تعزز الشيكل الإسرائيلي». ويضيف فرانك أن «أي تصعيد كبير على الجبهة الشمالية من شأنه أن يؤدي إلى فقدان العملة لقوتها».

توقعات بأن يتدخل بنك إسرائيل مرة أخرى في حال تأزم الوضع

ويوضح مناحيم أنه بالنظر إلى المستقبل، يمكن الافتراض أن تقلبات سوق الفوركس سوف تستمر. ويقول: «يجب الأخذ في الاعتبار أن بنك إسرائيل يراقب ما يحدث وفي أي وقت يعتقد أنه انخفاض مفرط في قيمة الشيكل، وهو ما لا تبرره البيانات الاقتصادية، فلديه خطة لبيع احتياطيات النقد الأجنبي، كما أعلن في الأسبوع الأول من الحرب». يذكر أن الشيكل تراجع بحدة مع بداية عملية «طوفان الأقصى» في قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي التي هزت أركان الاقتصاد الإسرائيلي، لكنه ارتفع في بعض فترات التداول منذ ذلك الحين، وذلك بعد ضخ البنك المركزي 45 مليار دولار في الأسواق لوقف تهاويه، وتلبية احتياجات المستثمرين الفارين من أسواق الصرف والمال. وعلى صعيد تدهور الاقتصاد الإسرائيلي، يقول تحليل حديث بوكالة «بلومبيرغ» الأميركية، إن الاقتصاد الإسرائيلي عانى من واحدة من أسوأ حالات الركود على الإطلاق في الربع الأخير من العام الماضي، بعد أن أدت الحرب على غزة إلى إصابة الشركات بالشلل، وأجبرت الناس على إخلاء منازلهم، ودفعت الجيش إلى استدعاء مئات الآلاف من جنود الاحتياط. ويقول التقرير: «كان الانكماش أسوأ من كل التقديرات الواردة في استطلاع «بلومبيرغ» للمحللين، الذين كان متوسط توقعاتهم يشير إلى انكماش بنسبة 10,5 في المائة في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكنه شبه تضاعف».

الأموال تتدفق بجنون على العملات الرقمية

لندن ـ **العربي الجديد**

تدفقت مليارات الدولارات من قبل المضاربين والمستثمرين على العملات الرقمية وفي مقدمتها بيتكوين العملة الأشهر، وهو ما أدى إلى حدوث قفزات في الأسعار لم تصل إليها من قبل. وعلى مستوى التداول، ارتفعت أسعار العملات المشفرة بوتيرة حادة في الأيام الأخيرة، بخاصة بيتكوين التي تجاوزت أعلى مستوياتها على الإطلاق في مستهل تعاملات هذا الأسبوع إذ كسرت حاجز 71 ألف دولار، وذلك بدعم من تدفق رؤوس الأموال على نحو غير مسبوق إلى منتجات الأصول المشفرة.

وذكرت «كوين شيرز إنترناشيونال» في تقرير حديث لها، أن أصول العملات المشفرة شهدت تدفق استثمارات بقيمة 2,7 مليار دولار خلال الأسبوع الماضي فقط، مع استحواذ عملة بيتكوين على النصيب الأكبر من هذه الأموال، وفق ما نقلته وكالة بلومبيرغ الأميركية. وقالت رئيسة شركة 21 شيرز، أوفيليا سنايدر، في لقاء مع تلفزيون بلومبيرغ، إنها ترصد اعتماد بيتكوين على صعيد المؤسسات في الولايات المتحدة، وإن هيكل السوق يتغير مع دخول هذه الفئة من المستثمرين حيث بدأ التركيز بشكل أكبر على ساعات التداول في أميركا، لكن الوقت لا يزال مبكراً حيث إن كل المؤسسات ليس لديها إمكانية الوصول لبيتكوين.

وفي دلالة أخرى على تزايد الطلب المؤسسي

سعر عملة بيتكوين الرقمية الأشهر يقفز إلى 71,7 ألف دولار

سوف يقبل الدفع باستخدام بيتكوين في السلفادور (هارفن ريسينوس/ فرانس برس)

على العملات المشفرة في الولايات المتحدة، تجاوز عدد عقود المشتقات الخاصة بالعملات في بورصة شيكاغو مستوى 30 ألفاً للمرة الأولى على الإطلاق خلال تعاملات الاثنين. وواصلت بيتكوين دفع قوتها الأخيرة لتصل إلى مستوى قياسي جديد يقترب من 72 ألف دولار، مدعومة بآمال السوق في تخفيضات وشيكة لأسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي). وهو ما بات مستبعداً بعد بيانات التضخم الأخيرة. وكشفت بيانات مكتب إحصاءات العمل الصادرة الثلاثاء، تسارع معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى 3,2% على أساس سنوي في فبراير/شباط مقابل 3,1% في يناير/كانون الثاني، ومقابل توقعات استقراره دون تغيير عند نفس الوتيرة.

وتم تداول أكبر عملة مشفرة في العالم عند 71,700 دولار بحلول منتصف يوم أمس الثلاثاء في لندن، بزيادة 3,1% خلال اليوم وأكثر من 60 في المائة منذ بداية العام. ولا يزال زخم بيتكوين مدفوعاً بالتدفقات إلى صناديق الاستثمار المتداولة الفورية للعملة في الولايات المتحدة، والتي أطلقت حديثاً، وسجلت تدفقات تراكمية تزيد عن 106 مليارات دولار منذ بداية العام.

وفي مطلع الأسبوع الحالي، كانت أعين أغلب المستثمرين مركزة على الميزانية في بريطانيا، وعلى العملات المشفرة والذهب الذي بلغ أعلى معدلاته. لكن الذهب ليس وحده الذي سجل ارتفاعات غير مسبوقة، فإن العملات المشفرة استفادت من بحث المستثمرين عن التعامل في أصول غير الأسهم والسندات الحكومية. وربما سيعرف عشاق الموضة، أن أسعار حقيبة يد «بيركين» ومنافساتها من «ديور» و«برادا» وغيرها سترتفع أيضاً وسط طلب لا يشبع من قبل الشباب الذين يواصلون التدفق على بيتكوين.